المركز العربي يرحب بقرارالمحكمة الجنائية الدولية ويدعو الدول العربية إلى ضرورة الانضمام والتصديق على إتفاقية المحكمة

المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة
THE ARAB CENTER FOR THE INDEPENDENCE OF THE JUDICIARY AND THE LEGAL PROFESSION
(ACIJLP)

مؤسسة دعم العدالة
JUSTICE SUPPORT FOUNDATION (JSF)

القاهرة فى 21 نوفمبر 2024

المركز العربي يرحب بقرارالمحكمة الجنائية الدولية
ويدعو الدول العربية إلى ضرورة الانضمام
والتصديق على إتفاقية المحكمة

تلقى **المركز العربى لاستقلال القضاء والمحاماة** بترحيب بالغ قرار الدائرة التمهيدية الأولى بالمحكمة الجنائية الدولية الصادر اليوم 21 نوفمبر 2024، بإصدار أوامر إعتقال لكلا من رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع الأسبق جالانت، تأييدا لطلب المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية .

ويرى المركز العربي أن قرار المحكمة جاء ليؤكد، أهمية دعم وتعزيز القضاء الجنائي الدولى فى محاسبة وملاحقة مرتكبي الجرائم الأشد خطورة، وضرورة إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب لمرتكبى جرائم الحرب والإبادة والجرائم ضد الإنسانية وجريمة العدوان.

والمركز إذ يرحب بقرار المحكمة الجنائية الدولية فإنه يدعو حكومات الدول العربية إلى ضرورة تغيير موقفها الرافض للانضمام والتصديق على إتفاقية روما المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية، وأن تسارع الدول غير المصادقة على الإتفاقية إلى التصديق دعما لدور المحكمة فى العمل على وقف جرائم الإبادة وجرائم الحرب.

ويأتى قرار المحكمة اليوم ليدعم ويؤكد إستقلاليتها، ورفضها الإمتثال لكافة الضغوط السياسية التى مورست ضدها من بعض الدول الأعضاء وغير الأعضاء، لوقف التحقيق والمقاضاة ضد المتهمين المشتبه إرتكابهم لجرائم تدخل فى إختصاص المحكمة الجنائية الدولية .

إن المركز يرى أن قرار المحكمة اليوم يعد بمثابة ميلاد جديد لدور المحكمة الجنائية الدولية، تؤكد به حيادها وإستقلالها، وإنها لا تطبق معايير مزدوجة، تلك الحجة التى تتعلل بها بعض الحكومات العربية لتبرير رفضها الإنضمام إلى المحكمة، وإقتصار عضويتها بالمحكمة على كلا من الأردن وجيبوتى وجزر القمر وفلسطين وتونس.

كما يدعو المركز العربى الدول الأعضاء فى المحكمة الجنائية الدولية إلى ضرورة التعاون مع أجهزة المحكمة المختلفه من أجل تنفيذ قرارات الإعتقال بحق المطلوبين وفقا لالتزماتهم القانونية بموجب التصديق على إتفاقية روما، والتى تلزم الدول الأطراف بتنفيذ قرارات المحكمة الجنائية الدولية بحق المطلوبين وإلقاء القبض عليهم وتسليمهم إليها إذا ما تواجدوا على أراضي أي دولة عضو بالمحكمة.

ويذكر أن الدائرة التمهيدية الأولي للمحكمة الجنائية الدولية قد أصدرت اليوم 21 نوفمبر 2024، أوامر إعتقال بحق بنيامين نتنياهو ويواف جالانت بتهمة إرتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في الفترة من 8 أكتوبر – علي الأقل – وحتي 20 مايو 2024 – علي الأقل – وهو اليوم الذي قدم فيه الادعاء طلبات إصدار أوامر الاعتقال.

وقد صدرت أوامر الاعتقال بناء علي ما وجدته الدائرة التمهيدية من أسباب معقولة للاعتقاد بأن نتنياهو وجالانت يتحملان المسؤولية الجنائية عن جريمة الحرب المتمثلة في التجويع كوسيلة من وسائل الحرب، وكذلك الجرائم ضد الإنسانية المتمثلة في القتل والاضطهاد وغيرها من الأعمال اللاإنسانية.

وقد قررت الدائرة نشر أوامر الاعتقال علي الرغم من تصنيفها " سرية " وذلك بسبب إستمرار الحرب علي غزة، كما رأت المحكمة أن من صالح الضحايا العلم بصدور أوامر الاعتقال.